برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 13 - 2001/2/16

تقارير التقييم

البند 6 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

التقرير الموجز للتقييم المرحلي للبرنامج القطري لليمن (1998-2001)[1]

A

Distribution: GENERAL

WFP/EB.1/2001/6/2

22 December 2000

ORIGINAL: ENGLISH

(1) تتألف البعثة من خبيرين استشاريين دوليين وخبير استشاري محلي. وانضم موظف تقييم تابع لمكتب التقييم إلى البعثة في 2000/4/25.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم (OEDE): Mr A. Wilkinson **رقم الهاتف:** 066513-2029

مسؤول التقييم (OEDE): **مها أحمد** **رقم الهاتف:** 066513-2223

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

يدعم البرنامج القطري لليمن السياسات والأولويات الإنمائية للحكومة من خلال تركيزة على الفقر، وإيلاء جل اهتمامه لأنشطة القطاع الاجتماعي المتعلقة بالتعليم والصحة، واهتمامه الشديد بقضية المساواة بين الجنسين. ويشتمل البرنامج القطري في الأساس على مكونين رئيسين (التعليم والصحة).ويتبع المكونان الأهداف العريضة لسياسات واستراتيجيات البرنامج. ونظرا لدورها في تشجيع النساء والبنات على استخدام الخدمات التعليمية والصحية، تساعد المعونة الغذائية في الحد من تأثير بعض المعوقات الرئيسية التي تقف في طريق التنمية وبناء القدرات البشرية. وعلاوة على ذلك، تساهم الأغذية، بوصفها تحويلا عينيا للدخل للأسر الريفية الفقيرة، مباشرة في تخفيف وطأة الفقر وتحسين فرص الحصول على الغذاء. ولم يؤد اتباع نهج البرامج القطرية في اليمن إلى أي تغيير موضوعي.ويعزى ذلك إلى طريقة تصميم وتنفيذ معونة البرنامج التي لا تزال تتبع، إلى درجة كبيرة، نهج المشروعات المنفردة كما كان الحال من قبل.وقد يعود هذا إلى غياب المبادئ التوجيهية الواضحة من البداية فيما يتعلق بتفعيل نهج البرامج القطرية. بيد أنه من الممكن القول بان بعض عناصر نهج البرامج القطرية موجودة. فعلى سبيل المثال، يتبع النشاطان الأهداف العريضة نفسها لسياسات واستراتيجيات البرنامج وهما يركزان على تنمية القطاع الاجتماعي في المناطق الجغرافية نفسها.

ويتسق البرنامج القطري لليمن مع سياسات تحفيز التنمية.وعلى الرغم من أن التنفيذ يتم بشكل مُرضْ فيما يتعلق بتحقيق إنجازات في الأوقات المحددة، فإن الحاجة إلى بعض التحسينات تظل قائمة.وتشمل هذه إحكام نظام تحديد المناطق وترقية إدارة المعونة الغذائية وطرق الرصد والإبلاغ.

أما فيما يتصل بالبرنامج القطري المرتقب، فينبغي استمرار الدفع باتجاه الأنشطة في القطاع الاجتماعي ولكن يتعين أيضا القيام بما يلزم من ترتيبات للاستفادة بشكل افضل من الفوائد المحتملة للنهج الموضوعي للبرامج القطرية. وسيتطلب هذا على نحو خاص المزيد من التنسيق والتعاون مع الحكومة ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ووكالات الجهات المانحة فيما يتصل بالبرمجة للأنشطة والتخطيط لها وأيضا التنفيذ والرصد والتقييم.

مشروع القرار

أحاط المجلس علما بالتوصيات الواردة في تقرير التقييم (WFP/EB.1/2001/6/2) كما أحاط علما أيضا بالخطوات التي اتخذتها الإدارة حتى الآن كما تبين وثيقة المعلومات ذات الصلة (WFP/EB.1/2001/INF/11). ويشجع المجلس المزيد من العمل فيما يتعلق بهذه التوصيات مع مراعاة الآراء التي أثيرت في أثناء المناقشة.

منهجية التقييم والغرض منه

1- ونظرا لانقضاء أجل البرنامج القطري لليمن في عام 2001، طلب مكتب التقييم أجراء تقييم لمنتصف المدة للبرنامج القطري من حيث الترابط المنطقي للنهج البرنامجي الذي طُبق وتركيزه وتكامله ومرونته.وأُضطلع أيضا بدراسة لأهمية وصحة أهداف البرنامج وإنجازاته، والعوامل الحرجة التي أثرت على تنفيذه سلبا أو إيجابا، والمسائل الأساسية المتعلقة بالمعونة الغذائية مثل تحديد المستفيدين، والأمن الغذائي، وتمايز الجنسين، وخلق الأصول المستدامة، والتنسيق مع الحكومة والتعاون، والبرمجة المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية الأخرى في القطر. وعلاوة على ذلك، سيتم وضع توصيات لصياغة الجيل الثاني من مخططات الاستراتيجية القطرية والبرامج القطرية.

2- واستهلت البعثة عملها باجتماع إحاطة أعقبه استعراض للوثائق، ثم زارت اليمن في الفترة من 12 أبريل /نيسان إلى 3 مايو /آيار 2000. وخلال فترة الدراسة الميدانية، استُعرضت الوثائق ذات الصلة، وعقدت اجتماعات مع مدير وموظفي المكتب القطري للبرنامج وأيضا مع الوزارات الحكومية والمنظمات المعنية وهي وزارة الزراعة والري، ووزارة التخطيط والتنمية، ووزارة الصحة العامة، ووزارة التربية، والهيئة المركزية للإحصاء، ومنظمات الأمم المتحدة (منظمة الزراعة والأغذية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة اليونسيف)، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية. وزارت البعثة عددا من المدارس التي تحصل على المساعدة وتلك التي لا تحصل عليها، والمراكز الصحية في محافظتي حضرموت ومهاويت كما زارت أيضا موقع المشروع التجريبي في مهاويت. وأجريت معاينات مع ممثلي الدوائر الحكومية على مستوى المحافظات والمقاطعات، ومع مديري المدارس، وموظفي المراكز الصحية والمستفيدين منها. وفي 30 أبريل/نيسان قُدمت النتائج والاستنتاجات والتوصيات الأولية للتقييم ونوقشت في حلقة دراسية استمرت يوما واحداً حضرها 40 مشاركا يمثلون دوائر حكومية مختلفة، وضُمنت ملاحظات المشاركين في الحلقة في التقرير الكامل للبعثة.

3- أُضطلع المكتب القطري بعدد من عمليات الاستعراض الإداري لمنتصف المدة للمشروعين الذين يتم تنفيذهما الآن قبل تقييم البرنامج القطري الذي يُنفذ حاليا (التعليم والصحة). ولقد أُخذت نتائج عمليات الاستعراض في الاعتبار لأغراض هذا التقييم.

البرنامج القطري كما خطط له

4- وأجاز المجلس التنفيذي في عام 1997 البرنامج القطري لليمن (2001-1998) الذي استند على مخطط الاستراتيجية القطرية لعام 1996. ويحدد البرنامج القطري استراتيجية معونة البرنامج على مدى أربع سنوات مركزا على المسائل المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى بغية تحقيق أهداف عامة تتخلص في تحسين الوضع التغذوي لأكثر الناس ضعفا في الأوقات الحرجة من حياتهم، والمساعدة في بناء الأصول، وتعزيز قدرة الفقراء والمجتمعات المحلية الفقيرة في الاعتماد على الذات.وتتطابق أهداف البرنامج القطري تماما مع كل واحد من المشروعات المخطط لها. والأهداف كما يلي:

(أ) خفض الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم وذلك بتوفير حوافز للبنات تشجعهن على الالتحاق بالمدارس، وفي ذات الوقت توجيه الأغذية إلى أكثر المجموعات فقرا من خلال اختيار المدارس؛

(ب) تشجيع النساء والأطفال وأولئك الذين يعانون من أمراض معدية على استخدام الخدمات الصحية الأولية المجهزة بشكل مناسب (تحديد أكثر الناس فقرا من خلال اختيار المحافظات والمراكز الصحية حيث يمكن أن تسهم مساعدات الحكومات والمساعدات الخارجية ذات الصلة في توفير الخدمات الصحية المعززة).

(ج) المساعدة في تحسين الأمن الغذائي بشكل فوري لأكثر المجموعات فقرا والاستثمار، بمشاركتها، في الأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي المستدام؛

(د) ضمان الأمن الغذائي للاجئين الذين يعيشون في المعسكرات؛

(هـ) خفض عدد حالات نقص المغذيات الدقيقة وذلك بتوفير السلع الغذائية الأساسية المقواة.

5- ويوفر البرنامج القطري مخصصات أساسية تبلغ 316 74 طنا من المعونات الغذائية، تُقدر قيمتها بـ 28.5 مليون دولار للأنشطة الأساسية بالإضافة إلى أنشطة تكميلية تقدر قيمتها بـ 8,8 مليون دولار. ويحدد البرنامج القطري أربعة أنشطة إنمائية أساسية (دعم التعليم الأساسي، والدعم من خلال المراكز الصحية، والمبادرات المحلية لدعم الأمن الغذائي الأسري، ومرافق صحة الأمومة والمغذيات الدقيقة)، ونشاطان تكميليان (التوسع في الأنشطة الأساسية في قطاعي الصحة والزراعة). وخُصص ثلثا الموارد التي خطط لها البرنامج في إطار البرنامج القطري لمكوّن التعليم.

6- وعلى الرغم من أن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش للاجئين الصوماليين في اليمن قد خُطط لها أصلا لكي تتصدى للهدف (دال) في البرنامج القطري، فإنها تمول وتنفذ كمشروع منفصل خارج إطار البرنامج القطري.

7- ولم يصل حتى الآن سوى نشاطان فقط (التعليم والصحة) إلى مرحلة التشغيل. ولم يُنفذ نشاط مِرفق صحة المرأة والمغذيات الدقيقة نظرا لمسائل قانونية وفنية لم تُحل بعد. ولكن على الرغم من ذلك يُوفر دقيق القمح وزيت الطعام، كمعونة غذائية تتم تقويتها عادة بفيتامين (أ)، لجميع المشروعات.

التقييم والاستنتاجات

المفهوم والتصميم

⇦ *منهج البرامج القطرية*

8- يشكل الجيل الأول من البرامج القطرية لليمن تغييرا في الاسم فقط عوضا عن المحتوى. ويتبع تصميم وتنفيذ البرنامج القطري القائم حاليا إلى درجة كبيرة مفهوم النهج القائمة على المشاريع المنفردة، كما كان الحال في الماضي، وهو لا يعكس الملامح المحددة لنهج البرامج القطرية إلا جزئيا. وعلى سبيل المثال، فإن أهداف البرنامج القطري المنصوص عنها هي مجرد قائمة بأهداف الأنشطة منفردة. ومرة أخرى، لم تؤخذ في الحسبان الحاجة إلى هيكل مناسب مثل اللجنة القطرية الاستشارية للأغذية التي توفر منبراً للتنسيق فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة البرامج ورصدها.لقد تم إنشاء مكتبين فرعيين للبرنامج في عام 1998 في كل من الحديدة وتعز في المكان الأول للقيام بالعمليات الإمدادية ولم تُعهد إليهما مهمة رصد الأنشطة الإنمائية كجزء من مهامهما إلا في هذه السنة. ويضطلع المكتب الفرعي في عدن أساسا بمسؤولية رصد عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ولكنه سيتولى أيضا، ابتداء من هذا العام، مسؤولية رصد الأنشطة الإنمائية. ولم يفض البرنامج القطري إلى نهج متكامل على نطاق البلد بأكمله فيما يتصل بإدارة المواد والإمدادات والرصد. وعلاوة على ذلك، ليس هناك اتفاق فيما يتعلق بالبرنامج القطري بين الحكومة والبرنامج. وينبغي

الإشارة هنا إلى أن خطط العمليات لقطاعي الصحة والتعليم، والتي تشكل الأساس الرسمي الوحيد لعمليات البرنامج في ظل البرنامج القطري الجاري، لا تشير إلا بشكل عابر لنهج البرامج القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تلفت العمليات نظر السلطات الحكومية، الشريك الرئيسي للبرنامج في التنفيذ، إلى الملامح المحددة لنهج البرامج القطرية.

9- وقد تُعزى حقيقة أن البرنامج القطري لليمن لم يطبق على شكل مُرْض إلى غياب المبادئ التوجيهية الواضحة في البداية وإلى الفشل في تفعيل نهج البرامج القطرية. وعلى الرغم من ذلك، هناك بعض عناصر نهج البرامج القطرية في البرنامج القطري لليمن وهي كما يلي:

- تتبع الأنشطة الأهداف العريضة نفسها للسياسات والاستراتيجيات الأساسية للبرنامج.
- تركز الأنشطة على تنمية القطاع الاجتماعي.
- تركز الأنشطة على المناطق الجغرافية نفسها التي تحظى بالتدخلات.
- تنسيق فترات تنفيذ الأنشطة مما يسمح بالتنسيق في مجالات تقدير الاحتياجات، وعمليات التقدير، والعمليات والرصد.
- نُسقت الدورات البرامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبرنامج، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وستنضم منظمة اليونسيف إلى هذه الوكالات في عام 2001.

⇦ دور معونة البرنامج الغذائية

10- لقد حُدد الفقر وانعدام الأمن الغذائي بوصفهما عائقين رئيسيين في وجه التنمية البشرية والتنمية عامة في اليمن. ويندرج اليمن في عداد أقل البلدان نموا وهو يعاني من الدخل المنخفض والعجز الغذائي ويحتل المرتبة 148 من بين 174 بلدا في مؤشر التنمية البشرية لعام 1999 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وانخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بشكل مثير من 686 دولارا في عام 1990 إلى 270 دولارا في عام 1997. ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى تدني التحويلات من الخارج نتيجة لحرب الخليج في عام 1990. وتقدر نسبة السكان الذين يعانون من الفقر بـ 21 في المائة. ويتركز الفقر بشكل خاص في الريف كما أن فرص الحصول على التعليم محدودة. وتصل نسبة الأمية وسط البالغين إلى 75.5 في المائة (36 في المائة للرجال و79 في المائة للنساء والأرقام النظيرة في الريف هي 35 في المائة للرجال و85 في المائة للنساء). ولا يحصل على الرعاية الصحية إلا 16 في المائة من السكان. وتشير المعدلات المرتفعة جدا لسوء التغذية، ووفيات الأطفال، والنقص في الوزن عند الولادة إلى عجز غذائي حاد ومزمن وسط سكان اليمن الذين يبلغ عددهم 17 مليون نسمة. وتشير التقديرات إلى تأثر 1.7مليون امرأة وطفل بسوء التغذية. وفي عام 1997 عانى 45 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من قصور في النمو، و16 في المائة من التقزم، و19 في المائة من المواليد الجدد من نقص الوزن عند الولادة. ويقدر معدل وفيات الأطفال الرضع بـ76 حالة في الألف من المواليد الأحياء. ويصل معدل الوفيات وسط الأطفال دون سن الخامسة إلى 100 حالة في الألف. ويبلغ معدل وفيات الأمهات 1 400 حالة في كل مائة ألف من الولادات وهو رقم يتجاوز كثيرا المتوسط الذي يبلغ 1 100 في أقل البلدان نموا. وتُفاقم عوامل مثل النمو المتسارع للسكان الذي يصل إلى 3.9 في المائة، ومعدلات الخصوبة التي تبلغ 7.6 طفلا للمرأة الواحدة، والمتوسط المنخفض لدخل الفرد من آثار انعدام الأمن الغذائي.

11- وتخدم المعونة الغذائية التي يقدمها البرنامج في إطار البرنامج القطري أغراضا متعددة تتصدى بشكل مباشر أو غير مباشر لمشاكل ومسببات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

- وتتصدى المعونة الغذائية، من خلال تركيزها على فقراء الريف، خاصة النساء وسط السكان، لتلبية احتياجات المجموعات السكانية الضعيفة في الأوقات الحرجة من حياتها.
- ونظرا لقيامها بدور محفز يشجع النساء والبنات على الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية، تساعد المعونة الغذائية في الحد من تأثير بعض المعوقات الأساسية التي تقف في وجه التنمية البشرية وبناء القدرات البشرية على أساس مستدام.
- وتساهم المعونة الغذائية، نسبة لدورها في تحويل الدخل العيني للأسر الريفية الفقيرة، بشكل مباشر في تخفيف وطأة الفقر وتعزيز فرص الحصول على الأغذية.

12- وحتى وقت قريب، شكلت إعانة عامة تتكون من القمح ودقيق القمح عنصرا أساسيا في استراتيجية الحكومة للتصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي. ونظرا للتكاليف المرتفعة التي تتحملها الميزانية والقدرة المحدودة في الوصول إلى الفقراء والضعفاء، تم إنهاء الدعم المعمَّم تدريجيا. وخفف "الصندوق الاجتماعي للمشاريع الإنمائية "، الذي يدعمه البنك الدولي، وبرامج تخفيف وطأة الفقر الأخرى، من آثار خفض الإعانات التي تُقدم للفقراء والضعفاء. واكتسبت المعونة الغذائية التي يقدمها البرنامج أهمية أكبر نتيجة لإنهاء الإعانات وأصبحت موردا هاما للمستفيدين.

13- وبإيجاز، تلعب المعونة الغذائية دورا هاما وفعالا ليس بوصفها حافزا لتحقيق الإنجازات المبتغاة فحسب ولكن أيضا بوصفها إضافة لسلة غذاء الأسر الفقيرة.

⇦ *التكامل في إطار أولويات الحكومة*

14- واستجابت أنشطة البرنامج القطري لسياسات الحكومة حسب ما نصت عليها الخطة الخمسية الإنمائية (1996- 2000) في مجالات استئصال الفقر، وبرامج الإصلاح القطاعي، بالإضافة إلى "استراتيجية الأمن الغذائي " التي تم تبنيها مؤخرا. وترمي هذه السياسات بشكل خاص إلى تخفيف آثار الأسباب الجذرية للفقر وانعدام الأمن الغذائي، وإعطاء أولوية عالية للتعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، والتنمية الزراعية.

⇦ *التكامل مع التقدير القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية*

15- شُرع في تنفيذ عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية في اليمن. وأُعد حتى الآن تقدير موحد للقطر ودراسات أخرى يُنظر في إطارها إلى الأنشطة التي تقع في نطاق البرنامج القطري الحالي للبرنامج. وحددت مجالات التنسيق والتعاون الفعلية والمحتملة بين وكالات الأمم المتحدة. وينبغي على البرنامج أن يتأكد من تكامل البرنامج القطري مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

⇦ *تحديد المستفيدين*

16- تتركز الأنشطة المتعلقة بالتعليم والصحة في عشر محافظات [1]. ورغم ما يقال عن أن تحديد المحافظات يتم على أساس انتشار الفقر (تحديد المستفيدين على أساس جغرافي)، تظل معايير الاختيار التي تُطبق بالفعل مجهولة أو غير واضحة. ووفقا لبيانات حديثة العهد تتعلق بالفقر (لم تكن متاحة وقت إعداد مخطط الإستراتيجية القطرية والبرنامج القطري) هناك بعض المحافظات التي يغطيها البرنامج القطري الحالي لا تنطبق عليها المعايير المطلوبة في الوقت الذي تنطبق فيه، حسب المعيار الخاص بانتشار الفقر، على محافظات لا تحظى بالتغطية.

(1) ذمار، محاويت، وحجا، الحديدة، تعز، أبين، لحج، شبوة، حضرموت، صنعاء.

17- وحُددت معايير الاختيار للمدارس والمراكز الصحية داخل المحافظات ولكن هذه المعايير نادرا ما تطبق. وعلى سبيل المثال، لم تستخدم مؤشرات الفقر أو لم يتسن استخدامها نظرا لانعدام البيانات على مستوى المقاطعات والمقاطعات الفرعية. وتضمنت المعايير لاختيار المناطق، كما نُص عليها في خطة العمليات وموجز المشروع، الفجوة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس على مستوى المقاطعات، وإعطاء الأولوية للمناطق الريفية، بالإضافة إلى مؤشرات الفقر في حالة النتائج غير القاطعة. ولكن لم يُطبق المعيار الخاص بالفجوة بين الجنسين مما قاد إلى خفض كفاءة عملية تحديد المستفيدين. وفيما يتعلق بالمكون الصحي، تضمنت معايير الاختيار شرطا لا يحصل بموجبه أي مركز صحي على المساعدة إلا إذا توافر فيه مِرفق عامل لصحة الأمومة والطفولة. هذا الشرط، وحقيقة أن المراكز الصحية التي تمتلك مرفقا عاملا لصحة الأمومة والطفولة لا توجد عادة إلا في مدن المقاطعات، يحد من فرص التواصل بين هذه المراكز وبين النساء الفقيرات اللائي يعشن في المناطق الريفية النائية.

18- وبإيجاز، حددت البعثة المسائل الحرجة الآتية فيما يتعلق بتحديد المستفيدين والاختيار:

- لم يتم اختيار المحافظات على أساس واضح وشفاف.
- لم تُستخدم مؤشرات الفقر في الاختيار.
- معايير الاختيار التي حُددت ليست دقيقة بدرجة كافية.

⇦ *التركيز على قضايا الجنسين*

19- أُدمجت قضايا الجنسين في البرنامج القطري وفي تصميم المشروع. ويستهدف المشروعان النساء والبنات تحديدا. وتشكل النساء 87 في المائة من مجموع المستفيدين في نشاط الصحة و84 في المائة في نشاط التعليم[2] وتساهم النساء والبنات، من خلال الأنشطة، بنصيب كبير في تلبية احتياجات الأسرة الغذائية مما يقود إلى تعزيز مكانتهن. بيد أن التقدم الذي أحرزته النساء، باستثناء دورهن كمستفيدات، ضئيل فيما يتصل بمشاركتهن في عملية اتخاذ القرار والتحكم في الموارد كما تطالب التزامات البرنامج تجاه النساء.

20- وعلى سبيل المثال، ليست هناك منسقة واحدة للمشروعات على المستوى المركزي أو مستوى المحافظات أو المقاطعات. وتتكون لجان الأغذية عادة من مدير المدرسة، وواحد أو أكثر من المعلمين الذكور، وصاحب الدكان في بعض الحالات، وواحد أو اثنين من الآباء. ليس هناك أي عضو من النساء حتى في المدارس التي يعمل بها عدد كبير من المعلمات أوفي مدارس الهيئة العامة للتعليم العلمي التي قد يكون أغلب معلميها من النساء. وفي هذه المدارس، تشارك النساء ليس في عملية اتخاذ القرار ولكن في أعمال كتابية مثل إعداد السجلات. وهناك حاجة لاستكشاف الإمكانات الكامنة، التي لم يُستفد منها، للأعضاء المحتملين من النساء في اللجان لا سيما في المدارس التي تعمل بها معلمات.

21- ولكن أُحرز تقدم جيد في مشروع الصحة فواحد من الممثلين العشرة للمشروع على مستوى المحافظات امرأة كما تترأس النساء أربعة من المراكز الصحية التي يبلغ عددها 37 مركزا. أما خدمات مرافق صحة الأمومة والطفولة في هذه المراكز فعلى رأسها جميعا نساء. وتقوم القابلات على مستوى المراكز الصحية بتنفيذ المشروع واختيار المستفيدين.

(2) بقية المستفيدين رجال يعانون من السل ومرضى الجزام وأولاد في المدارس الداخلية

عمليات التنفيذ

نشاط التعليم

22- تصل مساعدات البرنامج للمدارس الابتدائية إلى 800 62 فتاة في 600 مدرسة ابتدائية في المحافظات العشر[3] وتدير وزارة التربية 443 مدرسة بها 390 53 مستفيدا. وتدير المدارس المتبقية الهيئة العامة للتعليم العلمي[4] وبالإضافة إلى ذلك، تُدعم المدارس الداخلية التي يبلغ عدد طلابها 000 12 (جميعهم من الأولاد).

23- أفضى نشاط التعليم إلى النتائج التالية:

- زيادة نسبة التحاق البنات بالمدارس. حققت المدارس التي تتلقى المساعدة زيادة تتراوح بين 26 في المائة إلى 100 في المائة في الوقت الذي حققت فيه المدارس التي لا تحصل على المساعدة زيادة بلغت 12 في المائة[5].
- خفض معدلات التسرب.
- خفض معدلات الغياب.
- بروز موقف أكثر إيجابية تجاه البنات.

24- وعلى الرغم من أن الزيادة في الالتحاق بالمدارس قد تكون ناتجة عن تحول الطلاب من المدارس التي لا تتلقى المساعدة إلى المدارس التي تحصل عليها، كما ظن فريق التقييم لمنتصف المدة، ليس هناك من دليل أن مثل هذا التحول كان كبيرا. وتشير الأدلة التي تم الحصول عليها إلى أن أداء نشاط التعليم كان جيدا فيما يتصل بتحقيق أهدافه، بالإضافة إلى هدف البرنامج القطري، المتمثل في تشجيع التحاق البنات بالمدارس. وفي حقيقة الأمر، كانت الزيادات في الالتحاق أعلى مما كان متوقعا أو ما خُطط له.

25- تتطلب أهداف البرنامج لزيادة معدلات التحاق البنات بالمدارس وخفض معدلات التسرب التحاقهن بالصف الأول واستمرارهن في الدراسة وهذا يعني أن اختيار مدرسة يتطلب بقاء هذه المدرسة في البرنامج. ودأبت بعض المحافظات على إعادة اختيار المدارس على أساس اعتباطي فهناك مدارس كانت تتلقى المساعدة لم تعد تحصل عليها بينما أدخلت مدارس أخرى. وتفضي هذه الممارسة إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بأهداف البرنامج. وعلاوة على ذلك، لم تحصل بعض المدارس على حاجتها من الأغذية لمقابلة احتياجاتها الحقيقية نتيجة لبعض السلبيات والتأخير في عملية الإبلاغ أو السلبيات في الإدارة أو أسباب أخرى. ونظرا لغياب المبادئ التوجيهية المناسبة، طبقت المدارس أساليب مختلفة للتصدي لمثل هذا النقص.وكمثال على ذلك، قامت بعض المدارس بتوزيع الأغذية على طلاب صفوف بعينها أو بتوفير حصص غير كاملة لجميع الطالبات.

26- ومثل هذه الممارسات تجعل من المستحيل عمليا رصد تنفيذ البرامج وإنجازاتها. وعموما، يبدو أن تنفيذ المشروع يهتم بتوزيع الأغذية كهدف معزول أكثر من اهتمامه بتحقيق أهداف البرنامج. ويشير هذا إلى غياب الإدراك الصحيح لأهداف المشروع من قبل السلطات المعنية كما أن عمليات الرصد والإبلاغ التي تقوم بها وزارة التربية والبرنامج ضعيفة وليست منتظمة وتتسم، عموما، بالضعف الشديد. وليس هناك خطط للرصد.

(3) – تستند هذه الأرقام على أرقام التخطيط وليس على الأرقام الحقيقية؛ انظر الفقرة المتعلقة بالرصد.
(4) منظمة غير حكومية تابعة لحزب إسلامي تدير مدارس عامة تحت إشراف وزارة التربية.
(5) بنيت هذه الأرقام على بيانات تم الحصول عليها أثناء زيارات البعثات الميدانية. هذه البيانات ليست تمثيلية للبلد من وجهة النظر الإحصائية.

⇦ نشاط الصحة

27- يُنفذ نشاط الصحة حاليا في 37 مركزا صحيا، و6 مراكز للسل، و6 مراكز للجزام في المحافظات العشر. وظل عدد المستفيدين في المراكز الصحية خلال المرحلة الأولى للمشروع أقل من أرقام التخطيط (45.9 في المائة من أرقام خطة العمليات و69.2 في المائة من أرقام التخطيط المنقحة إلى أسفل). ولكن تشير البيانات حديثة العهد إلى زيادة في استخدام خدمات مرافق صحة الأمومة والطفولة ومساعدات البرنامج الغذائية.

28- ساهمت عدة عوامل في تأخير انطلاق هذا المكون في البرنامج. والعوامل كما يلي:

- التغيير في معايير الاختيار من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية إلى الأطفال دون سن الثالثة فقط.
- استخدام رسومات بيانية مختلفة لرصد النمو في مراكز صحية مختلفة وعدم توافر مثل هذه الرسومات في مراكز أخرى.
- نقطة منخفضة للغاية لا تتجاوز 44 كيلو غراما للحوامل لكي يتسنى لهن استيفاء المعايير الخاصة بالمشاركة بهذا المكون.
- انسياب السلع الغذائية بشكل غير دقيق مما يعوق التوزيع الشهري المنتظم للمستفيدين.

29- وقاد التأخير في وصول المخزونات وتناقصها إلى التوزيع المتسارع أو الإرتجاعي لها. وأثر هذا سلبا على أداء البرنامج في جوانب مختلفة كما يلي: النقص في عدد الزيارات للمراكز الصحية، وعدم حصول الأمهات وأطفالهن على حصصهم الشهرية، والحيلولة دون التحاق المستفيدين الجدد الذين يستوفون الشروط بالنشاط.

30- ولكن تأثر أداء البرنامج القطري إيجابا في تلك المراكز التي حصلت على دعم إضافي من وكالات أخرى. وتحظى هذه المراكز بتجهيزات أفضل وبعدد كاف من الموظفين ولها نظام جيد للعمل.

31- وتُعتبر عملية رصد نشاط الصحة مُرضّية ويعزى هذا جزئيا إلى الحاجة لرصد 50 مركزا فقط تتوافر فرص الوصول إليها في مدن المقاطعات. وثانيا، تولي وزارة الصحة العامة التي تقوم بالتنفيذ اهتماما شديدا للرصد.

نشاط الزراعة / الأمن الغذائي الأسري

32- خُطط لهذا النشاط بوصفه مشروعا تجريبيا ينفذ في أربع محافظات. وتأخر انطلاق المشروع كثيرا، ولن تبدأ أنشطته إلا في محافظة واحدة (محاويت) حيث تم القيام بالأعمال التمهيدية مثل تنظيم المجتمع المحلي، وتكوين اللجان الإدارية في المجتمعات المحلية، وتحديد اقتراحات المشروعات وذلك من خلال استخدام منهاج التقييم بالمشاركة في الريف.

33- وساهمت عدة عوامل في التأخير وهي كما يلي:

- اتسم المشروع بالتعقيد الشديد والطموح.
- اتسم التخطيط للمشروع بالضعف وعدم الاتساق فيما يتصل بالإجراءات والوظائف والمسئوليات.
- اتسم الإطار الزمني بالطموح الشديد وعدم الواقعية.
- لم تتوافر المساعدات الفنية من منظمة الأغذية والزراعة كما وعدت وكما خُطط لها.

- لم تكن الأموال والقدرات المطلوبة من الأيدي العاملة لتنفيذ المشروع كافية.

34- وعبر أعضاء المجتمعات المحلية، الذين رأوا بعثات كثيرة للتقييم والدراسة وهي تقوم بالإعداد للمشروع ولكن لا شيء فيما يتصل بأنشطة ملموسة له، عن خيبة أملهم وإحساسهم بالإحباط تجاه هذا الوضع.

الشراكات والتعاون مع الوكالات الأخرى

35- لا يمكن لمعونة البرنامج الغذائية أن تقف بمفردها فلا بد لها، إذا ما أريد لها أن تكون فعالة، من مدخلات تكميلية من شركاء آخرين. وتوفر الحكومة مثل هذه الموارد للمكونين الرئيسيين في البرنامج في شكل بنيات أساسية في مجال التعليم والصحة بالإضافة إلى القدرات الإدارية. ولكن برهنت التجربة في تنفيذ البرنامج القطري، لا سيما مكون الصحة، على تحسن الأداء في الحالات التي تحشد فيها وكالات مختلفة مواردها المحددة والتكميلية وقدراتها مما يؤدي إلى إحداث آثار تآزرية. وعلى سبيل المثال، ساهم التعاون مع مشروع الصحة في المجتمعات المحلية الذي تدعمه هولندا ومشروع منظمه رادا بارنين (صندوق إنقاذ الطفولة السويدي) في توطيد دعائم نظام جيد للعمل والمعدات وبناء القدرات. ومن الواضح أن الأداء في تلك المراكز افضل إذا ما قورن بالأداء في مراكز أخرى حيث لا يوجد مثل هذا التعاون أو تلك المساعدة التكميلية.

36- وتلتزم الحكومة بالتصدي للأسباب الجذرية للفقر وتخفيف آثاره من خلال عدة برامج على مستوى القطر. وتحصل هذه البرامج على دعم كبير من منظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى. وهناك إقرار بمساهمة البرنامج في هذا المجال.ولقد بدأت الجهود لإدراج جميع الأنشطة المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر في خطة العمل القومية لاستئصال الفقر. ولكن على الرغم من هذه الجهود، تظل المساهمات من مصادر مختلفة حتى هذا الوقت مستنده إلى نُهج خاصة بكل جهة مانحة على انفراد، ولم تتخذ إلا القليل من الخطوات العملية تجاه حشد الجهود والقدرات والموارد التكميلية بصورة منتظمة بغية تحقيق أهداف البرامج المشتركة.

37- وعلى الرغم من ذلك، ينبغي أن تستكشف إمكانات الشراكات المثمرة والتعاون. ويمكن لهذا التعاون أن يتمثل في جذب البرنامج للموارد والقدرات من أطراف ثالثة أو في مساهمة البرنامج بموارده من المعونات الغذائية لمشاريع وبرامج الوكالات الأخرى.

الرصد

38- لا تحدد وثيقة البرنامج القطري أي متطلبات فيما يخص الرصد والإبلاغ. وعادة ما يأتي الإبلاغ الذي نقوم به السلطات الحكومية المنفذة على مستوى المشروع متأخراً أو غير مكتمل. وكثيراً ما تكتفي التقارير، إذا تم توفيرها أصلاً، بتكرار أرقام التخطيط فقط بصرف النظر عن الإنجازات الفعلية والأرقام الحقيقية لتوزيع الأغذية على المستفيدين.ويتم الرصد الميداني لجوانب منفردة من غير أن تكون هناك خطة للرصد. وعلاوة على ذلك، فالرصد ضعيف خاصة في قطاع التعليم وذلك لأسباب عدة منها محدودية عدد الموظفين وقدرات النقل بالإضافة إلى العدد الكبير من المدارس المبعثرة في جميع أنحاء البلاد.ويضع التأخير في الإبلاغ وعدم اكتماله الذي يتسبب فيه الشركاء المنفذون معوقات كثيرة في وجه جهود مكتب البرنامج القطري لرصد المشروع.

39- وعلى الرغم من أن المؤشرات المتعلقة بالنتائج على مستوى المشروع (مثل معدلات التحاق البنات بالمدارس ووضع النساء والأطفال الصحي والتغذوي) محددة بطريقة جيدة والبيانات المطلوبة تسجل عادة في المدارس والمراكز

الصحية، فإن البيانات لا تُجمع وتُصنف وتُعالج وتُرسل بانتظام إلى الوزارات المعنية. ونتيجة لذلك ليس بالإمكان الاضطلاع بتقييم عام ومناسب.

إدارة المعونة الغذائية

40- يقود التسليم المتقطع إلى توزيع الأغذية قبل أو بعد الأوقات المحددة وهذا يضعف كثيراً فعالية تنفيذ البرامج (انتقاء الحافز للحضور المنتظم إلى المدارس والمراكز الصحية، وخفض التأثير التغذوي).

41- وحددت عمليات الاستعراض لمنتصف المدة التي سبقت تقييم المشروع عدداً من السلبيات في إدارة المعونة الغذائية والإمداد والتسجيل، وسُجلت مشاكل مع متعهدي عمليات النقل الثانوية. فعلى سبيل المثال، لم تسلم الأغذية في بعض الحالات إلى مواقع التوزيع. وفي بعض الأحيان طلب المتعهدون من الجهات المسئولة عن استلام الأغذية (المدارس) تغطية تكاليف الترحيل على الرغم من أن هذه التكاليف قد تمت تغطيتها كجزء من تكاليف الترحيل الداخلي والتخزين والمناولة التي يساهم بها البرنامج ويدفعها للوزارات. ولم توجه الدعوة قط للمكتب القطري للمشاركة في لجان المناقصات التي تمنح عقود الترحيل. ولم يدعو المكتب القطري الحكومة للمشاركة في اجتماعات لجان البرنامج، بالرغم من النص على ذلك في خطط العمليات. لقد قادت مثل هذه السلبيات إلى تسربات وخسائر كبيرة كما أثرت سلبا على كفاءة وفعالية عمليات البرنامج في البلد.

التوافق مع سياسة البرنامج لتحفيز التنمية

42- يتصدى البرنامج القطري بشكل مباشر لهدفين من أهداف سياسة البرنامج لتحفيز التنمية. والهدفان هما:" تمكين الأطفال الصغار والحوامل والمرضعات من مقابلة احتياجاتهم التغذوية الخاصة " من خلال نشاط الصحة و" تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري للحصول على الأصول المادية والمحافظة عليها " لأنه من المرجح أن تشارك الفتيات في سوق العمل، ويضطلعن بأنشطة مدرة للدخل، ويحصلن على المزيد من الأصول إذا ما بقين في المدارس وواصلن تعليمهن. ويتمثل دور المعونة الغذائية في النشاطين في توفير الحافز للمشاركة. ولكن المعونة الغذائية للمدارس الداخلية تمثل بشكل أساسي دعماً للمؤسسات والميزانية، وهذا الأخير لا يتسق مع سياسة تحفيز التنمية.

43- ويتسق النشاط الزراعي المخطط له مع هدفين إذ أنه يهدف إلى " تمكين الأسر الريفية الفقيرة من الحصول على الأصول المادية والمحافظة عليها " و" تحسين أوضاعها حتى تحقق سبلاً أكثر استدامة لكسب العيش ".

التوصيات

عن نهج البرامج القطرية:

44- ينبغي أن يُعزز وعي جميع الأطراف المعنية (بمن في ذلك موظفي المكتب القطري للبرنامج، ومسئولي الحكومة المضيفة، والشركاء الآخرين) بوظائف وفوائد البرامج القطرية كما ينبغي تطبيق نهج هذه البرامج بشكل منتظم في التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم.ولكي يتحقق هذا الهدف، هناك حاجة للمزيد من التطوير للإجراءات التشغيلية

والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنهج البرامج القطرية ووضعها موضع التنفيذ. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات النظيرة في مجال التدريب.

45- وينبغي أن يُخضع المجال الذي يوفره نهج البرامج القطرية للمزيد من الاستكشاف. ويشار هنا تحديداً للبرمجة المشتركة، والرصد والتقييم، والمرونة في إدارة الموارد، وإنشاء لجان استشارية تنسيقية للمعونة الغذائية أو آليات استشارية مماثلة. ويتعين أن تشمل هذه اللجان جميع المشاركين وأن تتصدى للمسائل المتداخلة المتعلقة بعمليات المعونة الغذائية.

46- ولكي يتسنى استخدام الآثار التآزرية للموارد التكميلية التي توفرها جهات مانحة مختلفة بقدر أكبر من الفعالية، يُفضل أن يسعى البرنامج لربط مساعداته في مجال المعونة الغذائية بالبرنامج القطري كمُدخل تكميلي لبرامج المساعدات الخاصة بوكالات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية.ويوفر إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية القادم إطارا مناسبا لمثل هذا النهج.

47- وينبغي أن تطبق طريقة الإطار المنطقي للتخطيط في البرمجة القطرية لضمان اتساق البرامج.

عن تحديد المستفيدين:

48- ولأجل أن يتسنى ضمان وصول الأغذية إلى أكثر المجموعات السكانية فقراً واشدها معاناة من انعدام الأمن الغذائي، يتعين إحكام نظام تحديد المستفيدين على أساس المناطق وذلك باستخدام البيانات المصنفة (مقاطعة ومقاطعة فرعية) عن انتشار الفقر عندما تصبح مثل هذه البيانات متاحة من خلال الهيئة المركزية للإحصاء، ونظام المعلومات والرصد بشأن الفقر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها. وينبغي أن تكون معايير تحديد المستفيدين لاختيار المناطق الجغرافية والمجموعات المستفيدة دقيقة، ويسهل لجميع الأطراف المعنية فهمها، ومطبقة على نحو صارم. وبدعم من المسئول الإقليمي في وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها التابعة للبرنامج، ينبغي إنشاء نظام لتحليل هشاشة الأوضاع تسمح بتحديد المستفيدين على مستوى المقاطعات والمقاطعات الفرعية بالإضافة إلى تحديد مجموعات ضعيفة بعينها. ولكي يتسنى إنشاء وحدة لتحليل هشاشة الأوضاع، على البرنامج أن يتأكد من قيام تعاون وثيق مع الوكالات الأخرى المعنية بتقدير الفقر مثل البنك الدولي، والهيئة المركزية للإحصاء، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – نظام المعلومات والرصد بشأن الفقر.

عن قضايا تمايز الجنسين:

49- يتعين أن تُبذل الجهود لزيادة مساهمة النساء في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بتنفيذ الأنشطة على مستوى المركز، والمحافظة، والمقاطعة وذلك بتعيين النساء، على سبيل المثال، في المواقع المهنية والإدارية.

50- ويجب التأكد من مشاركة النساء في جميع اللجان المتصلة بالمشروعات. ويتعين أن تمثل النساء في لجان الأغذية على مستوى المدارس إذا كان بها معلمات، كما ينبغي تمثيل أمهات الطالبات، ويفضل أن يكون ذلك في شكل مجموعات، في مثل هذه اللجان. وينبغي أن تتمتع النساء دائما بعضوية لجان الصحة أو الأغذية في المراكز الصحية.

عن مشاركة المجتمعات المحلية:

51- وعلى الرغم من أن طبيعة أنشطة البرامج الحالية، التي تنظم من خلال السلطات المحلية، تتيح مجالاً محدوداً لمشاركة المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ، فإنه من الضروري استكشاف الإمكانات المتاحة على نحو كامل.

وهنا يشار بالتحديد إلى مكوّن الغذاء مقابل العمل في النشاطين بالإضافة إلى مشاركة أعضاء المجتمعات المحلية في تنظيم ورصد وتوزيع الأغذية. ونظراً لما توافر من أدلة على اهتمام المجتمعات المحلية النشط بكل أنشطة البرامج ينبغي تعزيز أنشطة الغذاء مقابل العمل الهادفة إلى إدخال التحسينات القائمة على المجتمعات المحلية خاصة تلك التي تنتفع منها النساء.

عن تنفيذ نشاط التعليم:

52- ونظراً للحاجة إلى تنفيذ نشاط التعليم بفعالية وكفاءة اكبر، يوصي باتباع نهج عنقودي.سيقلل هذا من تحول الطلاب من المدارس التي لا تحصل على المساعدة إلى المدارس التي تحظى بها ويُيسر إدارة الأغذية ورصدها. وينبغي أن تُختار المدارس بعناية، وعلى أساس معايير واضحة، كما ينبغي أن تظل المدارس، إذا اختيرت، في البرنامج خلال مدة سريانه.

53- ويتعين أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتكييف ما يسلم من المعونة الغذائية مع الإعداد الفعلية للطلاب الذين يلتحقون بالمدارس وللمتطلبات من الأغذية الناتجة عن الزيادة في معدلات الالتحاق. وينبغي على البرامج القطرية أن تولي اهتمامها لمثل هذه التعديلات، وهذا النوع من المرونة. وفي المستقبل، يتعين أن تكون مثل هذه المرونة جزء لا يتجزأ من وثيقة البرنامج القطري والاتفاق.ولكي تعزز إمكانية إجراء التعديلات فيما يسلم من أغذية لتتوافق مع المتطلبات المتغيرة، يصبح الإبلاغ السريع عن الأعداد الفعلية للطلاب الذين يلتحقون بالمدارس من الشروط الأساسية (انظر التوصية المتعلقة بالرصد والتقييم والإبلاغ أدناه).

54- ونظراً لأن المساعدات الغذائية للمدارس الداخلية هي تغذية مؤسسية وتمثل دعما للميزانية، يُوصى بالإنهاء التدريجي لمثل هذه المساعدات لصالح المزيد من الدعم للتعليم الأساسي للبنات.

عن تنفيذ نشاط الصحة

55- وينبغي أن يسعى البرنامج لتعزيز التعاون وتكثيفه مع المنظمات الأخرى في الأنشطة المتعلقة بالصحة.ويتوجب على البرنامج دراسة التوصيات المضمنة في استعراض منتصف المدة المتعلقة بمكوّن الصحة مثل توسيع معايير التحاق الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والحوامل، وإنشاء لجان المستفيدات في المراكز الصحية، وأنشطة التثقيف الصحي.

عن تنفيذ نشاط الزراعة الأمن الغذائي الأسري:

56- مع الأخذ في الاعتبار للجهود التي بذلت إلى الآن، يتعين تنفيذ الأنشطة، من غير تأخير، في محافظة مهاويت على أن يقتصر ذلك على تنفيذ المشروعات ذات الجدوى والبسيطة في المجتمعات المحلية. وينبغي أن يُرصد التنفيذ جيداً بغية استخلاص الدروس لصالح أي تدخلات من هذا النوع في المستقبل. ويتعين، قبل النظر في أي توسع في مجالات أخرى، استعراض مفهوم أي مشروع للتأكد من أن المشروع بسيط ويتمتع بالجدوى. وينبغي، مثلاً، الاعتماد على ترتيبات الغذاء مقابل العمل القائمة على المجتمعات المحلية عوضا عن استبدال السلع بالنقد المحدود، وحشد الموارد التكميلية(صندوق الإنماء الاجتماعي، والجهات المانحة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية)، والتأكد من توافر المساعدات الفنية، والحرص على إعطاء جهود تعبئة المجتمعات المحلية وتنظيمها وجهة عملية وذلك عن طريق تنفيذ مشاريع بسيطة وثانوية على مستوى المجتمعات المحلية.

عن الشراكة والتعاون:

57- ويتعين استكشاف طرائق جديدة للشراكة، مثل الاتفاقات الثلاثية، بين البرنامج ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ووضعها موضع التجربة. ورغبة في زيادة تأثير دور برامج المساعدات الغذائية وزيادة فعاليتها وكفاءتها، ينبغي بذل الجهود لحشد الموارد التكميلية وغير الغذائية من خلال البرمجة وترتيبات التمويل المشتركة. وينبغي أن تُخضع الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية للمزيد من الاستكشاف، خاصة فيما يتصل بالأنشطة المتعلقة بتعبئة وتنظيم المجتمعات المحلية.وقد يصبح هذا ضروريا خاصة بالنسبة للأنشطة في مجالي الزراعة والصحة. ويتعين أن تحدد أي ترتيبات للشراكة مهام وحقوق كل شريك في مذكرات التفاهم والاتفاقات الرسمية.

58- وتقود تجربة المشروع التجريبي في الزراعة الأمن الغذائي الأسري إلى استنتاج مفاده أن على البرنامج أن يستكشف أيضاً إمكانية إدماج مساعداته الغذائية كمُدخل تكميلي لبرامج المساعدات الخاصة بالوكالات الأخرى، مثل التعاون الحالي مع مشروع صحة المجتمعات المحلية الذي تدعمه هولندا، والمشروع الذي تدعمه ردا باردين عوضاً عن تصميم مشروع "خاص به " يتطلب حشد مدخلات تكميلية مختلفة وقدرات من مصادر أخرى.

عن الرصد والإبلاغ والتقييم:

59- ينبغي إنشاء نظام منتظم وفعال للرصد، كما ينبغي استخدام نظام للرصد تحت مظلة البرنامج القطري القادم. ويتعين اخذ الاحتياجات التدريبية النظيرة في الاعتبار. ويتعين أيضاً إدخال الإبلاغ على مستوى البرنامج القطري. ويتوجب بذل جهود كبيرة للتغلب على السلبيات القائمة فيما يتصل بالتقيد بالجداول الزمنية، ونوعية ومحتوى الإبلاغ على مستوى المشروعات. وكمثال على ذلك، ينبغي أن تحتوي التقارير المتعلقة بتوزيع الأغذية على آخر المعلومات المتوفرة وتشير إلى الأرقام الفعلية للأداء.

عن إدارة المعونة الغذائية:

60- ينبغي بذل الجهد لكي تتوافق مواعيد تسليم الأغذية الفعلية مع متطلبات البرامج حتى يتسنى تفادي التوزيع بشكل متقطع أو التعجيل به أو تأخيره.

61- ويجب الالتزام بمشاركة المكتب القطري في اجتماعات لجنة المناقصات الحكومية التي تمنح العقود للنقل الثانوي، والعكس بالعكس، وفقا لما جاء في خطة العمليات.

62- ولكي تُعزز كفاءة وفعالية إدارة المعونة الغذائية، يُوصي بشدة باستعراض الترتيبات الامدادية القائمة، كما ينبغي أن يلعب المكتب القطري دوراً أكبر في إدارة المعونة الغذائية. وفي هذا السياق، يستطيع المكتب القطري أن ينظر في إمكانية تولية للمسئولية المباشرة عن النقل الثانوي كما توقعت وثيقة البرنامج القطري. وعلى أية حال، ينبغي تطبيق نظام صارم للرصد من غير تأخير.

نطاق البرنامج القطري القادم

63- وبالنسبة للبرنامج القطري الجديد، يوصي بمواصلة تركيز مساعدات البرنامج على قطاعي التعليم والصحة الاجتماعيين مع اتخاذ الخطوات المناسبة لتحقيق التحسينات الضرورية في عملية تحديد المستفيدين، وإدارة المعونة

الغذائية، والرصد والإبلاغ. ولابد من التركيز بشكل خاص على تكثيف ترتيبات التنسيق والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى تحت مظلة إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية القادم بالإضافة إلى الوكالات المانحة الأخرى. وينبغي أن تقتصر الأنشطة المحتملة المتعلقة بالزراعة/الأمن الغذائي الأسري في المستقبل على نُهج تستوفي المعايير الآتية: الجدوى (اعتماداً على تقييم المشاريع التجريبية)؛ التقييم البسيط للمشاريع؛ أن تكون موجهة للنساء؛ ترتيبات الغذاء مقابل العمل المجتمعية؛ ضمان توافر المساعدات الفنية والمدخلات غير الغذائية التكميلية من الشركاء الآخرين (الأمم المتحدة، والوكالات المانحة، والمنظمات غير الحكومية).